المصـــــدر : الجزيرة
التـــاريخ : 31-10-2007 العـــدد : 12816
الصفحـات : 23 المسلسل : 137

غير واضحة تصوير

150 مشروعاً استثمارياً مشتركاً بين البلدين بقيمة 15 بليون دولار أمريكي

زيارة خادم الحرمين لبريطانيا محطة مهمة لتعزيز الشراكة والتعاون الاقتصادي

بريطانيا تأتي أكبر مستثمر أجنبي في السعودية بحوالى 8 بلايين جنيه إسترليني

المصـــــدر :	الجزيرة		
التـــاريخ :	31-10-2007	العـــدد :	12816
الصفحـات :	23	المسلسل :	137

«الجزيرة» - علي البلهاسي

قطعت العلاقات التاريخية السعودية البريطانية مراحل متقدمة امتدت على مدى سنوات طويلة من العمل والتواصل منذ إرساء دعائمها في عهد المؤسس الملك عبد العزيز -طيب الله ثراه- ، واستطاعت المملكتان خلال المائة عام الماضية تطوير علاقات خاصة فريدة من نوعها، وذلك على يد قادة المملكة الذين أتوا بعد المؤسس ورؤساء وزراء بريطانيا وحكوماتها المتعاقبة، وتمثل الزيارة التي يقوم بها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز إلى بريطانيا استمراراً للجهود السعودية التي تواترت خلال العقود الماضية بهدف تنمية وتعزيز العلاقات بين المملكتين حتى باتت تشمل جميع مجالات التعاون والتنسيق المشترك ، سواء في مجال العلاقات الثنائية أو في مجالات العمل الدولي المشترك.

وينظر المراقبون إلى الزيارة الملكية الكريمة لبريطانيا بكثير من الأمل والحماس لأنها تمثل خطوة متميزة على طريق تعزيز العلاقات الاقتصادية المشتركة خاصة فيما يتعلق بتوسيع التبادل التجاري بين الطرفين وقضايا أخرى متعلقة بإتاحة الفرصة لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية نحو السعودية ، حيث ينتظر أن يناقش المسئولون ورجال الأعمال السعوديون الذين يصاحبون خادم الحرمين الشريفين في هذه الزيارة مع المسئولين ورجال الأعمال البريطانيين سبل الشراكة والتعاون بين البلدين والفرص الاستثمارية في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر وفتح المجال أمام تحريك مزيد من الاستثمارات المتبادلة خاصة التجارية منها، والدخول في مفاوضات لإقامة مشروعات استثمارية مشتركة بين الشركات السعودية والبريطانية.

ورحبت رئيسة المجلس التجاري السعودي - البريطاني المشترك البارونة ليز سيموندز بالزيارة مشيرة إلى أن المملكة المتحدة تعول أهمية كبرى على هذه الزيارة التاريخية التي من شأنها أن ترقى كثيرا بالعلاقات المتصاعدة بين البلدين الصديقين ، وقالت: إن فرص الاستثمار في المملكة العربية السعودية كثيرة ومتعددة وعلى رجال الأعمال والمستثمرين البريطانيين اغتنام مثل هذه الفرص والانضمام إلى عشرات الشركات البريطانية العاملة في المملكة ، ونوهت بصلابة ومتانة الاقتصاد السعودي بوصفه الاقتصاد الأكبر في منطقة الشرق الأوسط علاوة على ما تمتلكه المملكة من ثروات طبيعية وتعدينية مؤكدة أن الاستثمار في المملكة من أفضل الاستثمارات في منطقة الشرق الأوسط بسبب المناخات الجيدة للاستثمار والأرباح الواعدة.

وقالت: إن السعودية تعتبر أكبر شريك لبريطانيا في منطقة الشرق الأوسط، كما أن بريطانيا هي ثاني أكبر مستثمر أجنبي في السعودية. ووصفت العلاقات التجارية بين بريطانيا والمملكة بأنها في صحة جيدة وقالت: إن صادرات بريطانيا إلى المملكة وصلت العام الماضي إلى 3,5 بلايين جنيه استرليني تقريبا، واستمرت المملكة كأكبر شريك تجاري واستثماري لبريطانيا في الشرق الأوسط فيما وصل مجموع المشروعات البريطانية السعودية المشتركة إلى 150 مشروعا يصل قيمة الاستثمار فيها إلى نحو 15 بليون دولار امريكي.

وتعد المملكة العربية السعودية أكبر وأهم شريك اقتصادي للمملكة المتحدة في منطقة الشرق الأوسط ، والمملكة المتحدة بدورها تقدر متانة الاقتصاد السعودي، ولذلك فهي ثاني أكبر مستثمر أجنبي فيه، حيث يستثمر البريطانيون مع السعوديين في مشروعات مشتركة بمبالغ تقدر بحوالي 15 بليون دولار ، والبلدان يعملان سوياً على تعزيز هذه العلاقة من خلال مؤسسات عديدة منها اللجنة السعودية البريطانية المشتركة للتعاون الاقتصادي والفني، ومجلس الأعمال السعودي البريطاني الذي يضم نخبة من رجال الأعمال في البلدين، ويقوم بدور فاعل لتعزيز وزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين، والعمل على إزالة معوقات التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي.

وفي إطار إدراك كلا البلدين لأهمية هذه العلاقات وسعيهما لتطويرها وتوفير أفضل فرص الالتقاء بين الجانبين لبحث كل ما من شأنه تنمية هذه العلاقات وتوثيقها فقد درج البلدان، منذ عام 2005م على تنظيم منتدى سنوي تحت اسم (بين مملكتين)

بحيث يُعقد في إحدى المملكتين بالتناوب، وعقد هذا العام في المملكة المتحدة في اليوم الذي سبق الزيارة الملكية الكريمة. وهدف اللقاء في جانب منه، إلى تعزيز سبل التعاون التجاري وتشجيع الاستثمار في البلدين وتذليل الصعاب أمام المستثمرين من البلدين والتعاون في مجالات التعليم الفني والتدريب المهني.

وقد تقرر أن يطلق على المنتدى الثالث عنوان (التواصل بين الشعبين) ويشمل برنامج المنتدى الثالث عدداً من ورش العمل خاصة حول التعليم العالي والفني والثقافة والإعلام إضافة إلى منتدى الشباب الذي سينعقد يومي 27و 28 أكتوبر الجاري. وقد قامت وزارة الخارجية بالمملكة ولجنة التجارة الدولية بمجلس الغرف السعودية بالتنسيق مع الجهات المعنية للمشاركة والمساهمة في المنتدى الثالث.

وكان المؤتمر الأول السعودي - البريطاني (التحديات أمام الملكتين) قد عقد في لندن في 22و 23فبراير (شباط) من عام 2005م. وقد صدر عن المؤتمر الأول عدد من التوصيات أهمها: تشكيل لجنة متابعة وتشكيل فرق عمل منفصلة حسب ما يتم الاتفاق عليه في لجنة المتابعة، وتكوين لجنة فنية سعودية - بريطانية مشتركة لتحديد مجالات التعاون لإعداد الشباب لسوق العمل وتبادل الخبرات في مجال تطوير سوق القوى العاملة وتكوين منهجية استراتيجية لتنمية القوى العاملة وبالذات فيما يختص ببرنامج تدريب المدربين.

كما تم الاتفاق على تبادل الخبرات في مجال الخصخصة، وتبادل الخبرات لتشجيع نمو الأعمال التجارية صغيرة الحجم ووسائل دعم رجال الأعمال الناشئين. وتفعيل أكبر لمشاركة القطاع الخاص من الجانبين في برنامج التوازن الاقتصادي، والتعاون بين الحكومتين السعودية والبريطانية سوياً مع المفوضية الأوروبية بما يخص الاتفاقية التجارية الأوروبية الخليجية، وتبادل الخبرات في مجال تفعيل مشاركة المرأة في المجتمع المدني وتفعيل دور المرأة في التدريب الفني والمهني.

أما المؤتمر الثاني فقد عقد في مدينة الرياض في 19ابريل عام 2006م. وعقب عدد من الجلسات وورش العمل التي عقدت في قصر المؤتمرات بالرياض حضرها المشاركون، وصدرت عنه العديد من التوصيات ومن أهمها: الموافقة من حيث المبدأ على إنشاء شركة سعودية بريطانية قابضة، وأن يقوم مجلس

المصـــــدر : الجزيرة
التـــاريخ : 31-10-2007 العـــدد : 12816
الصفحـات : 23 المسلسل : 137

الأعمال السعودي البريطاني المشترك بإعداد دراسة تفصيلية بهذا الأمر. وتشكيل فريق عمل من البلدين لتطوير المنشآة الصغيرة والمتوسطة في المملكة والاستفادة من تجربة الجانب البريطاني في هذا المجال والخبرة في التدريب والتطوير ونقل التقنية.

وتمتد جذور علاقات التبادل التجاري بين المملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة لسنين طويلة، وقد شهدت تطوراً ملموساً في انسيابيتها وفي حجم التبادل، وقد تم تعزيز هذه العلاقات بإنشاء اللجنة السعودية البريطانية للتعاون الاقتصادي والفني في العام 1983م، وظلت هذه اللجنة تعمل على تطوير علاقات التبادل التجاري والتعاون التقني بين البلدين حيث تقرر في العام 2002 إنشاء المجلس السعودي البريطاني المشترك للأعمال الذي يضم نخبة من رجال الأعمال في البلدين، ويقوم هذا المجلس بدور فعال لترقية وزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين ويعقد جلسات دورية في كل من المملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة لمناقشة سبل تطوير التجارة بين البلدين ومعوقات التبادل إن وجدت والعمل على زيادة حجم التبادل التجاري.

ويظل الحجم الكلي للتبادل التجاري بين البلدين محكوماً بمعدلات النشاط الاقتصادي في البلدين، وبالتالي قد يتغير من عام إلى آخر. فمثلاً كان حجم التبادل التجاري بين البلدين قد بلغ 8,7 مليارات دولار في عام 1997ثم شهد بعض التذبذبات في الأعوام مابين 1997 – 2001 حيث سجل حجم التبادل التجاري بعد ذلك طفرة ملحوظة في العام 2004 .

ويذكر ان قيمة الصادرات البريطانية للمملكة بلغت حوالي 7308 مليون ريال عام 2000 بما تمثل نسبة 6,5٪ من اجمالي واردات المملكة من جميع الدول خلال نفس العام، كما بلغت صادرات المملكة إلى بريطانيا 1637 مليون ريال عام 1999 التي ارتفعت عن قيمة الصادرات السعودية لبريطانيا لعام 1998 حيث بلغت 1258 مليون ريال التي شكلت تلك الصادرات ما نسبته 0,9٪ من إجمالي صادرات المملكة إلى جميع دول العالم خلال نفس العام وتعديل الميزان التجاري مع بريطانيا التي تستورد حاجاتها البترولية من بحر الشمال.

وفي عام 2003 ارتفعت صادرات المملكة المتحدة إلى السعودية بمعدل 32٪ عن عام 2002، لتصل إلى 13 مليار ريال شملت: الآليات، المواد الصيدلانية، المواد الكيماوية، والمنتجات المصنعة، والأغذية فيما ارتفعت صادرات السعودية إلى بريطانيا 9٪ العام الماضي لتصل إلى 5,4 مليارات ريال وهو ما يمثل أكثر من نصف صادرات السعودية غير النفطية إلى الاتحاد الأوروبي.

وشارك السعوديون والبريطانيون في 150 مشروعا مشتركا بحجم استثمارات تبلغ نحو 13,1 مليار ريال (3,4 مليارات دولار) تضم شركات متعددة.

وفي عام 2005 بلغت صادارت بريطانيا إلى المملكة العربية السعودية حوالي 1,6 بليون جنيه استرليني، بينما بلغت واردات المملكة المتحدة من السعودية أكثر من 1,8 بليون جنيه استرليني، وذلك يعني ان هناك فائضا في ميزان المدفوعات التجاري للسعودية بلغ 240 مليون جنيه استرليني ، ووصلت الاستثمارات البريطانية في المملكة إلى أكثر من مليارى جنيه إسترليني وقد كان هناك تدفقات استثمارية رئيسية في كلا الاتجاهين مع وجود استثمارات بريطانية في المملكة العربية السعودية قبل: إنها تقترب من 8 بلايين جنيه استرليني.

ولا تزال المملكة العربية السعودية أكبر شريك تجاري لبريطانيا في منطقة الشرق الأوسط، وتتبوأ بريطانيا المركز الخامس من بين الدول المصدرة للمملكة حيث ارتفعت واردات المملكة من بريطانيا من (9,5) بلايين ريال عام 2004م إلى (10,4) بلايين ريال عام 2005م، وتزايد حجم التبادل التجاري بين البلدين في السنوات الثلاث الأخيرة من (10) بلايين ريال عام 2002م إلى حوالي (18) بليون ريال عام 2005م، كما تبلغ مساهمة رأس المال البريطاني في عدد من المشروعات الحيوية في المملكة حوالي (4) بلايين ريال ، وتوجد في المملكة حوالي 150 شركة مشتركة باستثمارات تصل إلى 450 بليون دولار.

المصـــــدر : الجزيرة
التـــاريخ : 31-10-2007 العـــدد : 12816
الصفحـات : 23 المسلسل : 137

الأعمال السعودي البريطاني المشترك بإعداد دراسة تفصيلية بهذا الأمر. وتشكيل فريق عمل من البلدين لتطوير المنشآة الصغيرة والمتوسطة في المملكة والاستفادة من تجربة الجانب البريطاني في هذا المجال والخبرة في التدريب والتطوير ونقل التقنية.

وتمتد جذور علاقات التبادل التجاري بين المملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة لسنين طويلة، وقد شهدت تطوراً ملموساً في انسيابيتها وفي حجم التبادل، وقد تم تعزيز هذه العلاقات بإنشاء اللجنة السعودية البريطانية للتعاون الاقتصادي والفني في العام 1983م، وظلت هذه اللجنة تعمل على تطوير علاقات التبادل التجاري والتعاون التقني بين البلدين حيث تقرر في العام 2002 إنشاء المجلس السعودي البريطاني المشترك للأعمال الذي يضم نخبة من رجال الأعمال في البلدين، ويقوم هذا المجلس بدور فعال لترقية وزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين ويعقد جلسات دورية في كل من المملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة لمناقشة سبل تطوير التجارة بين البلدين ومعوقات التبادل إن وجدت والعمل على زيادة حجم التبادل التجاري.

ويظل الحجم الكلي للتبادل التجاري بين البلدين محكوماً بمعدلات النشاط الاقتصادي في البلدين، وبالتالي قد يتغير من عام إلى آخر. فمثلاً كان حجم التبادل التجاري بين البلدين قد بلغ 8,7 مليارات دولار في عام 1997ثم شهد بعض التذبذبات في الأعوام مابين 1997 - 2001 حيث سجل حجم التبادل التجاري بعد ذلك طفرة ملحوظة في العام 2004 .

ويذكر ان قيمة الصادرات البريطانية للمملكة بلغت حوالي 7308 مليون ريال عام 2000 بما تمثل نسبة 6,5٪ من اجمالي واردات المملكة من جميع الدول خلال نفس العام، كما بلغت صادرات المملكة إلى بريطانيا 1637 مليون ريال عام 1999 التي ارتفعت عن قيمة الصادرات السعودية لبريطانيا لعام 1998 حيث بلغت 1258 مليون ريال التي شكلت تلك الصادرات ما نسبته 0,9٪ من إجمالي صادرات المملكة إلى جميع دول العالم خلال نفس العام وتعديل الميزان التجاري مع بريطانيا التي تستورد حاجاتها البترولية من بحر الشمال.

وفي عام 2003 ارتفعت صادرات المملكة المتحدة إلى السعودية بمعدل 32٪ عن عام 2002، لتصل إلى 13 مليار ريال شملت: الآليات، المواد الصيدلانية، المواد الكيماوية، والمنتجات المصنعة، والأغذية فيما ارتفعت صادرات السعودية إلى بريطانيا 9٪ العام الماضي لتصل إلى 5,4 مليارات ريال وهو ما يمثل أكثر من نصف صادرات السعودية غير النفطية إلى الاتحاد الأوروبي.

وشارك السعوديون والبريطانيون في 150 مشروعا مشتركا بحجم استثمارات تبلغ نحو 13,1 مليار ريال (3,4 مليارات دولار) تضم شركات متعددة.

وفي عام 2005 بلغت صادارت بريطانيا إلى المملكة العربية السعودية حوالي 1,6 بليون جنيه استرليني، بينما بلغت واردات المملكة المتحدة من السعودية أكثر من 1,8 بليون جنيه استرليني، وذلك يعني ان هناك فائضا في ميزان المدفوعات التجاري للسعودية بلغ 240 مليون جنيه استرليني ، ووصلت الاستثمارات البريطانية في المملكة إلى أكثر من مليارى جنيه إسترليني وقد كان هناك تدفقات استثمارية رئيسية في كلا الاتجاهين مع وجود استثمارات بريطانية في المملكة العربية السعودية قيل: إنها تقترب من 8 بلايين جنيه استرليني.

ولا تزال المملكة العربية السعودية أكبر شريك تجاري لبريطانيا في منطقة الشرق الأوسط، وتتبوأ بريطانيا المركز الخامس من بين الدول المصدرة للمملكة حيث ارتفعت واردات المملكة من بريطانيا من (9,5) بلايين ريال عام 2004م إلى (10,4) بلايين ريال عام 2005م، وتزايد حجم التبادل التجاري بين البلدين في السنوات الثلاث الأخيرة من (10) بلايين ريال عام 2002م إلى حوالي (18) بليون ريال عام 2005م، كما تبلغ مساهمة رأس المال البريطاني في عدد من المشروعات الحيوية في المملكة حوالي (4) بلايين ريال ، وتوجد في المملكة حوالي 150 شركة مشتركة باستثمارات تصل إلى 450 بليون دولار.